



التعارف والاعتراف والمصالحة

عبد الرحمن السالمي

إنّ هذه المفردات الثلاث: التعارف والاعتراف والمصالحة، ليست أموراً طارئةً أو مؤقتة، بل هي حالات إنسانية وإسلامية عامة، ولا يصحُّ عيشُ ولا حياة إنسانية مشتركة بدونها. وإنما يتجدد الاهتمامُ بها هذه الأيام، بسبب التآزمات الشديدة التي تسبَّب فيها إلى حدٍ بعيدٍ، غيابُ هذه الحالات أو تضائل العمل بمقتضاها. ومن جداليات الحياة الإنسانية الأصلية، أنّ الركن الأول في هذا المثلث وهو التعارف يقوم على الاختلاف: الاختلاف في الأعراق والألوان والألسنة، والاختلاف الجنسي في الذكورة والأنوثة، وفي النظام الاجتماعي: شعوب وقبائل - ومع ذلك أو بسبب ذلك؛ فإننا نعرضُ اختلافنا على المستويات الثلاثة، ليقابلنا الآخرون (وليس ليواجهونا) باختلافاتهم، فيكون التعارفُ أي: الوعي العاقل بالاختلاف أساساً للاعتراف الذي

يقود للمصالحة أو العيش معاً بدون مشكلاتٍ وجودية. ولذا اختلف مفسِّرو القرآن الكريم في «الأصل»: وهل كان الأصل هو التوحد استناداً لقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾، أو التفرُّق استناداً لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾. ولم يخطئ المفسِّرون، لكنهم ما تنبَّهوا إلى الجدلية التي أراد القرآن عَرَضَ سائر أطرافها حيث لا يعني التوحد انتفاء الاختلاف، ولا يعني الاختلاف التناقض الذي لا مردَّ له ولا عيش معه! وهكذا فإنَّ هذه الأمور الثلاثة إنما هي عملياتٌ وعيٍ ونُصجٍ إنسانية، وليست انقلاباتٍ تحدثُ فجأةً فتُوحِّدُ أو تُفَرِّقُ، وبهذا المعنى فإنَّ الرسالات السماوية، إنما هي مراحلٌ ودرجاتٌ وعيٍ في الرحلة الإنسانية الكبرى في هذا العالم، وهي مراحلٌ توعيةٍ وتربيةٍ وتهذيبٍ وتدريبٍ على طرائق اكتشاف أسباب الاختلاف وإنتاج الأدوات والوسائل التي تجعل من الاختلاف نفسه جزءاً من التواصل الذي يبدأ ولا ينتهي. ولذا فقد كان من الطبيعي أن تُركِّز الدياناتُ على التغيير الذهني والأخلاقي والسلوكي لدى الأفراد، في حين تُصبِحُ الحياةُ العامةُ هي المجال للسير في هذا التغيير الذي ينطلق من قناعاتٍ ووعيٍ داخلي.

عندما أراد الفلاسفة القدامى إيضاح أسباب قيام المجتمعات الإنسانية؛ فإنهم أقاموها على فكرة تقسيم العمل. فكلُّ إنسانٍ مُحتاجٌ إلى المأكل واللباس والمسكن. ولأنَّ الفرد لا يستطيع القيام بذلك بمفرده؛ فإنَّ الناس يتجمعون ويقسمون العمل فيما بينهم في هذه الأمور الثلاثة وما يتصل بها. بيد أنَّ الإنسان لا يكتفي بحاجاته الأساسية، ويميلُ إلى التزُّيد فيها فيحدث النزاع بين الناس، ويظهر القوي والضعيف. ولذا فإنَّ الفلاسفة يفترضون وجودَ القانون أو الناموس أو السُنَّة التي يُجمَعُ عليها الناس لأنها أتت من خارجهم ثم صارت أعرافاً ومسلمات، فيجري الاحتكامُ إليها لفضِّ حالات النزاع. وتأتي السلطة للإرغام أو للإلزام

بالسُّنَّة والقانون، أو تتحلَّط الحياة الاجتماعية، لغياب هذين العنصرين أو أحدهما. فسُنَّة بدون إلزامٍ للْبُغَاة والمعتدين تصبح غير فعّالة ولا تحلُّ المشكلات. وسلطةٌ بدون ناموسٍ وقانونٍ وسُنَّةٌ تُصبح طغياناً وتحكُّماً. والواقع أنّ القانون هذا بمقتضى الفلسفة الإغريقية هو الـNomos، وقد ترجمه التراجمة في القرن الثالث الهجري تحت اسم الناموس أو السُّنَّة، ليتجنبوا ترجمته بالشريعة. إنّما المُهمُّ نقطة اللقاء بين هاذين النظامين: نظام الوحي ونظام الفلسفة، فالناموس أو السُّنَّة مُحايدان، أي: أنهما لا ينحازان لصالح فئةٍ دون فئةٍ أُخرى، فيتوفر عليهما الإجماع، ويرضى بهما القويُّ والضعيفُ أيّاً تكن الترددات. ففي العادة لا يتهم أحدُ القانون، بل يتهم القائمين على إنفاذه. ولذلك أُعطيت العصمةُ من نوعٍ ما للقاضي أو المؤسَّسة القضائية باعتبار أنها سلطةٌ معنيّة بتطبيق القانون فقط، ولا علاقةٌ لها بالمجالات الأخرى لممارسة السلطة.

إنّ البارزَ في مقاربة الأديان لإدارة المجتمع الإنساني أنها تقوم على أمرين: القيم الأخلاقية، والأحكام الظاهرة التي تترتب على تلك القيم، وتخضع للاجتهاد الإنساني. فالقيم الأخلاقية (مثل المساواة والكرامة والعدالة والتعارف وتطلُّب الخير العام) هي ثوابتٌ أساسيةٌ، وهي التي سمّاها الفقهاء المسلمون: مقاصد الشريعة، التي تتضمن أموراً عقديّةً وأخرى عمليةً في الثواب والعقاب. وقد حدّد القرآن الكريم الحالة السوية للمجتمع في سورة قريش، عندما قال: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ أي: الكفاية المعيشية والأمن من سائر النواحي. ومما لا شكَّ فيه أنّ التعارف والاعتراف والمصالحة، هي قيم ومصالح ومن نواتج القيم الداخلة في مقاصد الشريعة لتحقيق ضرورات الإنسان الخمس (النفس والعقل والدين والنسل والملك)، ومنع وقوعه في تازُّمات الكفاية والأمن.

تُخاطبُ الشريعةُ الإنسانَ بشأنِ صَوْنِ الضرورات التي تؤدّي إلى الاستمرار الاجتماعي الإنساني وازدهاره. وهي عندما تخاطب الإنسان، فلأنّ المستقرّ في طبيعته أو فطرته هذه القيم بالذات. وهذا ما يذكره القرآن الكريم، وتذكره الأحاديث النبوية. وإذا كان ذلك مستقراً في خطاب الوحي؛ فإنه غير مستقرّ في خطاب الفلسفة أو أنّ عليه خلافاً. فهناك من يعتبر الفطرة بمثابة الصفحة البيضاء. وهناك من يعتبرها حاملةً للشور والعدوانية. وهناك أخيراً من يقول بأنها فطرةٌ خيّرة. ولذا فإنّ توماس هوبز على سبيل المثال يعتبر أنّ المجتمع في حالته الطبيعية هو حرب الجميع على الجميع لتحقيق الرغبات وصون المصالح الفردية؛ ولذا فإنّ وظيفة السلطة هي قمع الجميع لإرغامهم على السلام والتعايش. بينما يرى كلٌّ من روسو وجون لوك أنّ طبيعة الإنسان الخيّرة إن أُتيح لها المجال للازدهار بدون تغوّل من السلطات؛ فإنها قادرةٌ على نشر الخير والتعارف والتعاون. ولذا فإنّ هذا الخطاب يتلاقى مع خطاب الوحي، وهو السائد في نتاجات الأزمنة الحديثة والمعاصرة، والداعية إلى إزالة المعوّقات من أمام الإنسان لإدارة المجتمعات الإنسانية بما يخدم هذه القضايا الكبرى في التعارف والاعتراف والتصالح بين الإنسان وبيئته، والإنسان ومجتمعاته، والإنسان ومستقبله.

قال الفيلسوف الألماني هابرماس: إنّ التداوُل أو الحوار المتكافئ هو الذي يفتح الطريق لتحقيق السلام والأمن والعدالة. لكنّ تلميذه هونيت قال: إنه لكي يكون الحوار التداولي مُثمراً فإنّ شرطه الضروري هو الاعتراف الكامل بالآخر أو التعارف المتبادل الذي يعني الاعتراف. ذلك أنّ الحوار لا يمكن أن يكون متكافئاً في عالم اليوم

إلا بالاعتراف المتبادل وعلى قدم المساواة بين بني البشر بصرف النظر عن أيّ اعتبارٍ آخر. فحتى الحوار ما زالت تسودُهُ اعتباراتُ القوة، وإذا ظلَّت اعتباراتُ القوة سائدةً فسيصبحُ الحوار حواراً من أجل الحوار ولا تكون له نتائج ملموسة.

وإذا كانت اعتباراتُ القوة - التي يريد هونيت تجاوزها - ما تزال سائدةً في عالم اليوم وعلائقه؛ فإنَّ الضمان الحقيقيّ للإنسانية المعاصرة، يبدو في قيم الأديان التوحيدية وغاياتها الأخلاقية والإنسانية. والاعتصام بالقيم الدينية العامة، لا يعني تجاوزَ إنجازات التيار الإنساني العامّ بعد الحرب العالمية الثانية. بل إنّ تعاوناً نشأ في العقود الأخيرة، وما يزال ينمو ويتطور، ولا بد من تطهيره من علائق القوة وتشابكاتها. وفي الوقت نفسه؛ فإنَّ الأديان عانت وتُعاني من أصولياتٍ وحزبياتٍ في قلبها وعلى حواشيتها. ومن أسباب ظهور هذه الأصوليات والحزبيات علاقاتُ القوة وتوازُناتها المعطّلة في عهود الحروب والهيمنة. على أنّ الهيمنة تتراجع وتتهاوى الآن، دون أن تتراجع الحزبيات باسم الدين، والتي تقسم الأديان من الداخل، ولا تُرسلُ رسائلٍ إيجابيةً إلى أهل الديانات الأخرى. كانت الشريعة أو العدالة القيمة الكبرى لليهودية، وكانت العدالة والرحمة والخلاض القيم الكبرى في المسيحية، وكانت الرحمة هي القيمة العليا في الإسلام. وما يزال الأمر كذلك في الاتجاه الرئيسي في الأديان الإبراهيمية. والرحمة والخلاض بالمحبة هما الأساس في التعارف والاعتراف. فكما رفضنا علاقاتُ القوة التي تُعطلُ القيم، ينبغي أن نرفض تعصبات الحزبية والأصولية، واللتين تستعليان على العدالة والمحبة والرحمة والتسامح والاعتراف.

